دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية

دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية

الاستاذ المساعد قاسم محمد عبد الله البعاج

المدرس نجم عبد عليوي الكرعاوي

ملخص البحث

يهدف البحث الموسوم (دور الاعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية / دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية) الى دراسة وتحليل اثر الاعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال وتوجيهها في خدمة النشاط الاقتصادي للبلد بما يعزز من فرصة التنمية من خلال تخفيض الاعفاءات الضريبية وهذا ما يشهده العراق اليوم من انفتاح اقتصادي على العالم من خلال تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر وتوفير الحماية والاهمية القصوى في تدفق الاستثمارات . وقد جرى ذلك من خلال استبانة تم توزيعها على موظفي هيئة استثمار الديوانية والمستثمرين المحليين والاجانب وقد اوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها اعطاء اهمية خاصة للأستثمارات الاجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية لتنشيط ورفع كفاءة اداء الكوادر العراقية مع منح الهيئة الوطنية للاستثمار في مدينة الديوانية صلاحيات واسعة لجذب الاستثمار الاجنبي .

Abstract

The research aims marked (the role of tax breaks to encourage and attract foreign investment / applied study in the form of investment Diwaniya) to study and analyze the impact of tax breaks to encourage investment and attract capital and direct them in the service of economic activity of the country so as to enhance the chance of development through the reduction of tax exemptions and this is what Iraq is witnessing today from economic openness to the world through the activation of foreign direct investment and the provision of protection and of utmost importance in the flow of investments. This was done through a questionnaire distributed to staff of the Investment Forum and the local and foreign investors has recommended the researcher a set of recommendations, including giving special importance of foreign investment, which depends on the knowledge and high technology to activate and raise the efficiency of the performance of Iraqi cadres, giving the national investment in the city of Diwaniya, broad powers to attract foreign investment.

المقدمة

تحظى قضية الإعفاءات الضريبية باهتمام متزايد في جميع الأنظمة الضريبية ويأخذ هذا الاهتمام عدة أساليب منها يرى لها دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصحوبة بتدفق رأسمالي كبير وبالتقنية العالية والأيدي العاملة المهارية والاتجاه الأخر يرى في الإعفاءات الضريبية هدر للموارد الضريبية كان يمكن الاستفادة منها في تعزيز الموازنة العامة ، وكلا الاتجاهين يقدم ما يدعم وجهة نظره .

إن تخفيض الضرائب يعتبر من العوامل التي تشجع على جذب الاستثمارات المالية لذلك لابد من توفير مناخ استثماري ضروري لغرض جذب الاستثمارات في البلد وتشريع قوانين وتقديم الأدلة للمستثمر الأجنبي لغرض اطمئنانه لتلك التشريعات وهذا ما نشاهده الآن في عراقنا من انفتاح اقتصادي على العالم من خلال تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وقد جرى تأكيد ذلك من خلال أستبانة وزعت على المختصين ومجموعة من المستثمرين وموظفي الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية وموظفي هيئة استثمار الديوانية من خلال أسلوب عملها على جذب الاستثمارات المالية إلى العراق .

وركز البحث على الإعفاءات الضريبية التي تمنح للمستثمر الأجنبي لجذب المستثمرين إلى العراق الذي تم التوصل إليه من خلال تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة وتناولنا في المبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب العملي (التطبيقي) في هيئة استثمار الديوانية وتناولنا في المبحث الأخير مجموعة من التوصيات التي توصل الباحث إليها من خلال الاستنتاجات .

المبحث الأول : منهجية المبحث والدراسات السابقة

أولا : منهجية البحث :

١- مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي يكون فيها للضرائب تأثيراً سلبياً على استثمارهم او على عوائدها وان هذه السلبية متأتية من ارتفاع نسب فرض الضرائب وعدم وجود إعفاءات مغرية للتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المجالات المطلوب الاستثمار بها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ان العزوف يأتي من عدم استقرار القوانين المتعلقة بالضرائب والإعفاءات الضريبية غلباً ما تكون عرضة للتغير على الرغم من الإعفاءات التي تضمنها قانون الاستثمار .

٢- هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل اثر الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال وتوجيهها في خدمة النشاط الاقتصادي للبلد بما يعزز فرصة التنمية من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية : -

١. هل ان نسب فرض الضريبة الحالية هي متلائمة مع الوضع الراهن ؟
٢. هل ان الإعفاءات الضريبية الحالية سواء كانت إعفاءات مطلقة أو نسبية ستؤدي الى زيادة الاستثمارات في القطاعات المهمة والمؤثرة في تطوير النشاط الاقتصادي في البلد ؟
٣. هل ان الضرائب المفروضة في الوقت الحالي قد استخدمت للأغراض المخصصة لها ؟

٣- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث لما للإعفاءات الضريبية من دور في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتطلبها الوضع الراهن في العراق من البحث عن السبل الكفيلة بتنمية وتطوير النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للكثير من العاطلين الذين تحولوا الى مستهليكن فقط وليس لهم أي دور يذكر في تنشيط الاقتصاد الوطني ، وللحاجة الماسة الى رؤوس الاموال التي تتطلبها عمليات التغيير والتحديث في جميع المجالات والتي من أهمها البنى التحتية .

يرى الباحث ان من إحدى الوسائل المهمة لعملية جذب رؤوس الاموال لاستثمارات مخطط لها مسبقاً هي الإعفاءات الضريبية وتقليل نسب الضريبة التي من البيهي ان تعلب دوراً مهماً كبيراً في تشجيع هذه الاستثمارات وتوجيهها وفق المتطلبات الحقيقة والتي بدورها تساهم في البناء والتطور وتحقيق التنمية الاقتصادية منها ان وجد المناخ الاستثماري الضروري لجذب الاستثمارات .

٤- فرض البحث :

يستند البحث على فرضية أساسها مؤداها (إن هناك قدرة وقابلية للإعفاءات الضريبية في التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها التوجيه المناسب في المجالات الاستثمارية المهمة والضرورية والتي لها الأهمية البالغة في الوقت الراهن) بافتراض ان الإعفاءات الضريبية الكلية او الجزئية من العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي .

٥- محددات البحث :

أ- المحدد المكاني : اقتصر البحث على موظفي هيئة الضرائب وهيئة الاستثمار في الديوانية وبعض المستثمرين الأجانب والمحلين .

ب- المحدد الزماني : اقتصرت فترة الدراسة في البحث على الفترة الزمنية من ١/٤/ ٢٠١٢ ولغاية ١/ ٨/ ٢٠١٢ .

٦- أسلوب الدراسة :

اعتمد الباحثان في تناولهما الجانب النظري على مجموعة من المراجع العربية والكتب والبحوث المنشورة إما الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحثان مجموعة من الوسائل ومنها :

أ- الملاحظة والمشاهدة والزيادات الميدانية .

ب- المقابلة الشخصية

ج- استمارة الاستبيان والتي من خلالها تم جمع البيانات المطلوبة لإغراض الدراسة الحالية حيث تم استخدام مقياس خماسي بالشكل التالي

الإجابات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق كلياً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

٧- منهج البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في إثبات فرضية البحث إذا مثل التحليل المنطقي أساس الجانب النظري من البحث في حين كان التحليل والاستدلال الإحصائي أساس الجانب التطبيقي فيه .

٨- خطة البحث : استجابة لهدف البحث فأن هذه الدراسة تضمنت جانبين هما الجانب النظري التحليلي والجانب العملي (التطبيقي) وبذلك تم تقسيم البحث الى (أربعة مباحث) .

ثانياً : دراسات سابقة

١-**دراسة المياحي (٢٠٠١)** بعنوان (الإعفاء الضريبي في قانون ضريبة الدخل رقم (١٣ لسنة ١٩٨٢) رسالة ماجستير / جامعة النهرين أهم ما جاءت به توصيات هذه الدراسة إن الإعفاءات الضريبية ترد في قانون ضريبة الدخل ذات الصلة في مادة قانونية واحدة مما يستفاد منها المعنيين في عملية التحاسب الضريبي من الإحاطة بأنواع الإعفاءات كافة كذلك سيحقق هذا الدمج غاية الوعي الضريبي المتمثل في استيعاب المكلف لكافة المزايا القانونية الممنوحة له بنصب قانوني وتوصيل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها إن سياسية منح الإعفاءات الضريبية التي استخدمها المشرع الضريبي كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كذلك استخدمت الإعفاءات الضريبية في معالجة الأزمات الاقتصادية .

٢-**دراسة الربيعي (٢٠٠٤)** بعنوان / أثر الاستثمار الأجنبي على بعض القطاعات الاقتصادية / رسالة ماجستير / كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة / تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية على نمو الناتج المحلي وأثرها على قطاع التجارة واهم استنتاجات الدراسة إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية ويساعد في زيادة الدخل القومي واهم التوصيات هذه الدراسة تضع الحكومة برامج وسياسات ترويجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استخدام الشبكات العالمية للتسويق واستخدام عوائد الاستثمار الأجنبي في القطاعات المهمة التي تحقق فيها تطور اكبر.

٣-**دراسة (كنفوش ٢٠٠٥)** بعنوان (تمويل الاستثمارات) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة سعد دملب جزائر / إشارات هذه الرسالة . لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بالتطورات الحديثة وهذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة لذا تهتم دراسة هذا الموضوع خصوصاً لمؤسسات البلدان النامية التي عليها الاهتمام أثر كبير علمياً وعملياً بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر ملائمة ونفعاً لها من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المختلفة وهذا بأتباع طرق تضمن توسع مجال نشاط المؤسسة مما يسهم في خلق قيمة مضافة حقيقية لها (المؤسسة الاقتصادية).

٤-**دراسة (خويلدات ٢٠٠٥)** بعنوان (مفهوم الاستثمار) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة سعدد حلب جزائر / أشارة الى هذه الرسالة الى : يعتبر الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أوليات الدراسة الاقتصادية والحالية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة لذا تظهر أهمية هذا الموضوع للبلدان النامية التي عليها اهتمام أكثر علمياً وعملياً بموضوعات وأدوات الاستثمار بأتباع طرق تضمين زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمار واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة إضافية حقيقة

٥-**دراسة العبيدي (٢٠٠٩)** بعنوان (اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا) وهي رسالة ماجستير / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية من خلال توصله الى مجموعة من الاستنتاجات منها يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة المضيفة للتعويض عن فجوى الموارد المحلية المساندة للاستثمار المحلي أو كليهما فضلاً عن بناء قاعدة اقتصادية رصينة بالتركيز على البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات الكهرباء وغيرها واهم التوصيات الاهتمام بإنشاء البنى التحتية لأهميتها في أقامة المشاريع التنموية.

٦-**دراسة القيسي (٢٠١١)** بعنوان (دور الإعفاء الضريبي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي) هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر الإعفاء الضريبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة تشجيع الاستثمار المحلي بما يعزز فرص التنمية الاقتصادية واهم ما توصلت إليه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات أن التوسع في الإعفاءات الضريبية سيؤثر على خزينة الدولة نتيجة لعدم تلقيها لتلك المواد الضريبية التي يمكن أن تسهم في تمويل جوانب مهمة من الإنفاق الحكومي واهم ما توصلت إليه الدراسة إعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية وذلك لتنشيط ورفع كفاءة أداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة .

المبحث الثاني : المفاهيم النظرية للبحث

أولا : الإطار النظري للاعفاءت الضريبية

ورد تعريف الضريبة بمفاهيم متعددة ، فقد عرفت بأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات الحكومية جبراً وتحصل من المكلف بشكل نهائي لفرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى الدولة إليها (أبو نصار ، ٢٠٠٥ ، ٣) كما عرفت بأنها (سهي الدولة لجني المال من المكلفين وهو ليس الهدف الوحيد بل ان هناك أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى (عفاته واخزون ، ٢٠٠٤ ، ٤) .

أما سنلميلر (snmeler) فقد عرفها (فريضة إلزامية تفرض من قبل السلطة العامة بأسلوب أمري وقسري جون الرجوع الى موافقة الأفراد بذلك (snlmeler,1974.p20) .

كما عرفت من قبل القيسي (بأنها فريضة إجبارية تجبيها الدولة وفق نسب معينة على الأفراد وتستقطع وفق القانون وبلا مقابل لغرض تمويل النفقات العامة بغية تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية (القيسي ، ٢٠٠١ ، ١٤) .

كما يمكن أن تكون الضريبة (احد مصادر الإيرادات هو الاستثمارات التي تتولاها الدولة وتحقق من خلالها الإرباح التي تعد مصدر من مصادر الخزينة العامة (نور واخزون ، ٢٠٠٣، ١١) .

لذلك نعتبر هدف الضريبة هو تمويل الخزينة العامة للدولة وذلك لفرض تقديمها للإنفاق العام (التربية ، التعليم، الصحة ، الإسكان) وذلك يحدد الجزء الذي يمكن تمويله عن طريق الضرائب لان الهدف واقعي وسليم (الكعبي ، ٢٠٠٨ ،٣) وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف الضريبة بأنها (مبلغ من المال تجبيها الدولة من الإفراد بدون مقابل لتحقيق عدة أهداف منها اقتصادية اجتماعية ، سياسية ، بدون مقابل) .

ثانيا : معنى الإعفاء الضريبي واهم عناصره :-

لم نجد تعريف واضح للإعفاء الضريبي وإنما اقتصرت على تحديد أنواعه وأسباب منحه وذلك لان الضريبة لم تعد أداة ذات غرض مالي فقط وإنما أصبحت أداة أساسية تخدم النظام السياسي في الدولة عن طريق استخدام الإعفاءات الضريبية لتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية والمتمثلة بإرساء العدالة الاجتماعية وتطوير التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الضريبي فيها (الحاج ، ١٩٩٩، ص ٨٨) على الرغم من عدم توافر تعريف للإعفاء الضريبي فأن هناك من حاول تعريفه (عدم فرض الضريبة على دخل معين أما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون وتلجأ الدول الى هذا الأسر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية (ثابت ، ١٩٨٥ ، ص٢٤٢).

من خلال التعريف السابق يتضح إن الإعفاءات الضريبية هي لخول بكل معنى الكلمة وتخضع للضريبة أصلاً ولكن قرر المشرع استثناءها من الضريبة بشكل دائم أو مؤقت لأسباب مختلفة وان التعريف لم يأت شيء جديد وأنما ركز على الشق الأول هو أن الإعفاء يمنح بنص قانون ويمكن أن نصل الى تعريف أخر للإعفاء ((ميزة تمنحها السلة العامة بنص القانون للشخص الطبيعي أو المعنوي لتحقيق أهداف الدولة المتصلة بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية)) (بدوي ، ١٩٧٩، ص١٠) يميل الباحث الى ما جاء بالتعريف الثاني ويرجحه على الأول كونه شمل جميع عناصر الإعفاء الضريبي وهي :

١- الإعفاء الضريبي ميزة قانونية :-

الإعفاء الضريبي هو ميزة قانونية كونه من متطلبات العمل التشريعي الخاص بالضريبة وتمنح هذه الميزة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقرر أما بنص عام أو خاص .

٢- الإعفاء الضريبي ميزة تمنحها السلطة العامة : -

تمنح السلطة العامة الإعفاءات حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها فالدول المتقدمة (رأسمالية أم اشتراكية) تعتمد الى استخدام الإعفاء الضريبي لضمان المحافظة على التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي لهذه الاقتصاديات وضمان استمرار التوازن الاقتصادي بين قطاعات الإنتاج والمحافظة عل معدات النمو المرتفعة والاستقرار الاقتصادي وتشجيع الفوائض المالية للاستثمار في الخارج .

٣- الإعفاء الضريبي ميزة تمنح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين : -

إن الإعفاء الممنوح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين هي مزايا قانونية تمنح على وفق طبيعة النظام القائم في الدولة

٤- الإعفاء الضريبي ميزة تمنح لتحقيق أهداف :-

إن الإعفاء الضريبي يحقق جملة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ففي المجال الاقتصادي يعد الإعفاء الضريبي لتحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية سواء الاستثمارات الوطنية أم الاجنبية وكذلك تشجيع السياحة من خلال إعفاء دخول الفنادق والمرافق السياحية وتشجيع الادخار وتوجيهه نمو الاستثمار في فعاليات التنمية الاقتصادية أما في المجال الاجتماعي فيتمثل هدف الإعفاء بمعالجة أزمة السكن وذلك من خلال بناء المساكن ومن ثم زيادة الوحدات السكنية (Alan Melville,2001 p.56) وكذلك تخفيف الأعباء العائلية ورفع مستوى الدخول للأفراد وتشجيع المواطنين على التبرع للجهات الخيرية والدينية أما في المجال السياسي فيمثل الهدف من الإعفاء بالعمل على توطيد العلاقات الدبلوماسية من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الازدواج الضريبي الخارجي (السيد ، ١٩٩٢، ص ٧٩٢) ومما تقدم يتضح إن الإعفاء الضريبي هو عدم فرض ضريبة على دخل معين كان بالأساس مفروضاً عليه بنص قانوني تفرضه السلطة التشريعية والفرض من الإعفاء تشجيع نشاط معين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويمكن تقسيم الإعفاءات التي وردت في المادة السابقة من قانون ضريبة الدخل (٣ لسنة ١٩٨٢) الى إعفاءات سياسية واقتصادية واجتماعية (القيسي ، مصدر سابق ، ٢٢) :-

أ- **إعفاءات لأسباب اقتصادية** :- وهي وسيلة فاعلة لتطوير وتدعيم أوجه النشاط الاقتصادي (الزراعي ، الصناعي ، التجاري) .

ب- **إعفاءات لأسباب اجتماعية** :- وهي الإعفاءات التي تستخدم في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين ذوي الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة .

جـ - **إعفاءات لأسباب سياسية** :- والإعفاء الضريبي هنا ميزة يمنحها المشرع الضريبي للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية تهدف الى تقوية العلاقات الدولية .

وهناك مجموعة من الإعفاءات التي صدرها (جدوع ، ١٩٩٠ ، ٤١) ونذكر أدناه أهمها :

١- الإعفاء الترفيهي .
٢- الإعفاء الاجتماعي .
٣- الإعفاء لمنع الازدواج الضريبي .
٤- إعفاء المنطقة الحرة : جزء من أراضي الدولة تسمح بدخول السلع الأجنبية فيها وإعادة تصديرها من دون دفع ضرائب كمركية عليها سواء عند الاستيراد أو التصدير (جودة ، علي ، ٢٠٠٤، ٥٢) واهم سماتها :-
أ- لا تخضع للضرائب والرسوم المحلية .
ب- تقام بالقرب من الموانيء
ج- أنها حرة من جهة وغير حرة من جهة أخرى لأنها تخضع لسيادة الدولة .
د- وجود قدر متطور من البنى التحتية والخدمية المساندة باعتبار إن ذلك يساعد على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المالية .

صياغة جديدة للإعفاءات الضريبية :

يرى الباحثان ضرورة تفعيل دور السياسة الضريبة في تشجيع الاستثمارات يجب صياغة الإعفاءات الضريبية في إطار (سياسة ضريبية حصيفة بحيث لا تنمح إلا لتلك الاستثمارات المجدية التي لا يمكن أن تقوم إلا إذا حصلت على تلك الإعفاءات) ، أي يجب أن تتوفر لدى الجهات الحكومية المعنية القدرة على تقييم مدى مساهمة المشاريع المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية ، ولكن المشكلة الرئيسية والتي تتلخص في :

ما هي المعايير الأسس التي يمكن بواسطتها التحقيق من المشروع الذي تمتع بالإعفاء الضريبي بأنه ذو جدوى وانه يشبع حاجة اقتصادية ؟

ولابد من الاعتراف وفي ظل الإمكانات المتاحة حالياً إن هناك صعوبة في التحقيق من مدى مساهمة المشروع في عملية التنمية الاقتصادية .

وعموماً وبهدف إن تكون الإعفاءات الضريبية مجدية وفاعلة يجب اعتماد معايير تمنع تآكل الإيراد الضريبي جراء هذه الإعفاءات دون إن تحقق الأهداف المتوخاة منها بحيث لا تمنح دون تمييز وبشكل عام وإنما يجب أن تكون دائرة الإعفاءات الضريبية ضيقة وضمن الحدود التي تكفل نجاح عملية الاستثمار وان تكون ميزة حقيقة لمشاريع لا يمكنها القيام بدون هذه المحفزات .

كما ينبغي العمل على :

١- تحديد ودعم الجهة التي ترعى الاستثمار وتوفر له الأرضية القانونية اللازمة ، وقد اوجد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ (المادة ٤) هذه الجهة وهي الهيئة الوطنية للاستثمار وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار.

والاهم من هذا وحسب ما بين البند (خامساً) من المادة (٤) من القانون إن تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار بوضع إستراتيجية وطنية عامة للاستثمار وتحدد القطاعات الأكثر أهمية وتقوم بإعداد خارطة لمشاريع الاستثمار في العراق .

وهذا يعني أن المستثمر سوف لن يكون حرا في اختيار القطاع الذي يرغب الاستثمار فيه وأنما ما يحدد هو الحاجة الوطنية .

٢- إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية التي تضمنتها قوانين عدة فهناك إعفاءات في قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل وهناك إعفاءات في قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ المعدل وهناك الإعفاءات التي يقدمها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

قد يكون الأجدى اعتماد ما جاء بقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بالشروط التي اعتمدها .

٣- ضرورة توفير جهة قادرة على إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المقدمة على أسس تسمح بتقويم أداء المشاريع ووضع دراسات علمية عن مدى إفادتها من هذه الحوافر ومدى قدرتها على الاستمرار بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي أو أن المستوى كفايتها الإنتاجية سوف لن تتأثر بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي .

٤- تقليص مدة الإعفاء الضريبي الطويلة والتي تتراوح بين خمس الى عشرة سنوات وقد تمتد أكثر ، وحسب الظروف الى فترة اقصر قابلة للتجديد حسب نوع المشروع ودرجة الحاجة الى منتجاته ومدى قيامه كل او جزء من الحاجة المحلية .

٥- من الممكن وبدلا من تناثر الإعفاءات الضريبية هنا وهناك الاقتصار على استخدام (نموذج من الضرائب التحفيزية يتم في إطارها زيادة أو تخفيض معدلات الضرائب بصورة انتقائية وبطريقة تؤدي الى السيطرة على تخصيص الموارد أو على توقيت الاستثمار، وهذا النموذج يحقق هدفين مطلوبين في آن واحد فهو يوفر منضبطا لا يتيح مجالا واسعا للتهرب الضريبي من جهة ويساعد على تفعيل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى كما ان له اثر ايجابياً على الحصيلة الضريبية).

إن منح الإعفاءات على وفق ما ذكرنا سوف يزيد من جدواها الأمر الذي ينعكس على قدرة السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار، على الرغم من قناعتنا بأن الإعفاءات الضريبية تأتي في ذيل قائمة العناصر الجاذبة للاستثمار فهي موضوعة ليست بذات تأثير في ظل غياب البيئة الاستثمارية المناسبة التي تكفل نمو الاستثمار واستمراره إذ (ليس بالإعفاء وحده يحيا الاستثمار) كما قالوا .

من المفيد التأكيد ان الحاجة الى الاستثمارات الأجنبية ليست موضوع نقاش مطلقاً فمعاناة الاقتصاد العراقي لا تحتاج الى إثبات .

ويمكن ان تعمل الدولة بأتجاهين :

١- محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية عبر توفير بيئة استثمارية ملائمة (استقرار اقتصادي ، سياسي ، امني، بنى تحتية ، تشريعات وضمانات . . . الخ)

٢-: لعمل على إعادة رؤوس الأموال المحلية المهاجرة ، إذ لا أمل في استثمار أجنبي إذا كان رأس المال المحلي هاربا أو غير قادر على ذلك .

ثالثاً : الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الأجنبي احد أهم مصادر التمويل الدولية ولا سيما في السنوات الأخيرة وان هذا المصدر له أسبقية على المصادر التمويلية الدولية الأخرى ولا سيما في الدول التي لا تتوفر فيها موارد مالية وهناك عدة مفاهيم للاستثمار الأجنبي (وهو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة زمنية طويلة من الزمن لذلك فهو نوع من الإنفاق على أصول بتوقع منها تحقيق عائد في المستقبل) (الشواورة ، ٢٠٠٨ ، ٣٠) .

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار غير الوطني هو عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وعناصر أخرى قانونية وبعبارة أخرى للاستثمار وجهين هو اقتصادي والأخر قانوني (السامرائي ، ٢٠٠٦، ٤٧) .

وهناك تعريف أخر للاستثمار (التخلي عن الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن لغرض الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة (مطر ، ٢٠٠٩ ، ٢٢).

***الحاجة للاستثمار :-**

من المعروف بأن نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية أو قدرتها على تحقيق هدف معين هو بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها وسياستها الخاصة بذلك فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح باب الاستثمارات الأجنبية يتوقف على قراراتها الخاصة الاستثمارات أو مدى قدرتها على تقيم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات (أبو قحف ، ١٩٨٩ ،٩) .

هناك نوعين من الاستثمار الاجنبي هما :

١- الاستثمار الاجنبي المباشر

٢- الاستثمار الاجنبي غير المباشر

١- الاستثمار الاجنبي المباشر : -

تشير الكثير من الأدبيات الاقتصادية على عمق مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر والذي تتجلى صورة بنوعين أساسين يتعلق أولهما باستثمار الأوراق المالية والثاني الاستثمار الدائمي الذي يتضمن شراء المؤسسات وأدارتها (الربيعي ، ٢٠٠٤ ، ١٤) .

وهذا الاستثمار يكون على شكل شراء ملكية جديدة أو افتراض بسيط مادامين الشركة المستثمرة تمتلك ١٠ % من الشركة الأجنبية التي استثمر فيها (أبو شرار ، ٢٠٠٧ ، ٢٣٤) .

أهم مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر :-

أ- رأس المال الملكية .

ب- الأرباح المعاد استثمارها .

جـ - القروض داخل الشركة

ء - الاستثمار المشترك

هـ - الاستثمار في المناطق الحرة

و- عمليات الاندماج أو التمليك .

*** أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :-**

إن أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر تبدو من خلال أثارة على الدولة المضيفة له حيث العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل :-

أ- إنه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثانية .

ب- كما يمثل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة .

جـ - يؤدي الى خلق فرص وظيفية وفتح أسواق جديدة للتصدير .

ء- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر على تطوير القدرة الإنتاجية للشركات المحلية والدخول في سوق لمنافسة الدولية .

*** الآثار الايجابية للاستثمار على الصعيد الداخلي :-**

أ- نقل المعرفة العلمية .

ب- السرعة في تراكم رأس المال .

جـ- يساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة .

ء- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية .

هـ - تستطيع الدول المضيفة من خلال جذب الاستثمار الاجنبي الى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا .

*** الآثار الايجابية على الصعيد الخارجي :-**

أ- تخفيف الرسوم الكمر كية والتشجيع على الاستيراد .

ب- تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة وتوليد القدرة على المنافسة وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الموازنة .

جـ- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة .

ء -انتشار الآثار الايجابية على المستوى الاقتصادي القومي .

هـ- تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

و- يساعد على تحسين نوعية الصادرات .

ي - الاستفادة من الإيرادات الضريبية المفروضة على المستثمر الاجنبي .

ر- المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية .

٢- الاستثمار الاجنبي غير المباشر :-

الاستثمار الاجنبي غير المباشر عادةً يسمى بالاستثمار المحفظي لذلك يمكن تعريف المحفظة المالية بأنها خليط من الأصول المستثمرة قد تتضمن مدخرات للمدى القصير مثل حسابات الادخار وشهادات الودائع في البنوك كما تتضمن مدخرات للمدى القصير مثل حاسبات الادخار وشهادات الودائع في البنوك كما تتضمن مدخرات للمدى الطويل مثل الأسهم والمستندات (شو ، ٢٠٠٩، ٧٩١) .

وتم تعريفه بأنه (حصيلة امتلاك المستثمر أدوات ملكية الأسهم بأنواعها وأدوات مديونية (سندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطر محسوبة (التميمي ، سلام ، ٢٠٠٤ ، ٢٠) .

كما عرفه (Kiosh) بأنه شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح المدفوعة والعوائد المجدية لرأس المال (Kiosh KoJim,1982,p56) .

وان غاية الاستثمار الاجنبي غير المباشر في هذه العملية هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على الأرباح السريعة نتيجة الحصول على خروقات سعرية ما بين عمليات الشراء والبيع ولعل من اكبر المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار هي أنها تهيء الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يملكون الخبرة الكافية لتشغيلها بان يقوموا بتسليم مدخراتهم لتلك المجموعة من الخبراء المحترفين الذي يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة وهذا يعني أن هذا النوع من الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه نقل للأصول المادية وغير المادية وتعتقد الدولة المضيفة أن هذا الاستثمار لا يؤدي الى فقدان السيطرة على ملكية المشروعات والمؤسسات العامة أو الخاصة (الربيعي ، مصدر سابق ، ١٤) .

رابعاً : العلاقة بين الإعفاءات الضريبية والاستثمار الاجنبي المباشر :-

يمكن للضرائب أن تعلب دور كبير في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه عن أرباحها إن منح الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من فاعليتها الأمر الذي ينعكس على قدرة الضريبة في توجيه الاستثمارات ودعمها وبالشكل الذي يعزز من عملية التنمية ولا سيما إذا كانت الاستثمارات إنتاجية هذا من جانب ومن جانب أخر فأن اقتطاع الفوائض الاقتصادية تسهم في تمويل أنشطة استثمارية أخرى تحتاجها عملية التنمية .

ولغرض أن تكون الإعفاءات الضريبية مجدية وفعالة في أطار يمكن من خلاله تشجيع الاستثمار ينبغي العمل على ما يلي (كماش ، ٢٠٠٢ ١٦٨):-

١- ضرورة توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد يسهل عملية الرجوع إليه عند التقويم ويحل مشاكل التعارض أو التناقض بين بعض القوانين .
٢- اعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منح الحوافز الضريبية في بعض المناطق المختلفة .
٣- إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية لغرض تحسين أداء المشاريع .
٤- تقليص مدى الإعفاء الضريبي الى مدة اقصر .
٥- في حالة توقف المشروع عن العمل لأسباب قاهرة يجب ان تتوقف مدى سريان الإعفاء الضريبي وتعاود سريانها عند بدء المشروع

إن منح تلك الإعفاءات سوف يزيد من فاعليتها على قدرة الضريبة في توجيه الاستثمارات ودعمها بالشكل الذي يعزز عملية التنمية إذا كان العبء الضريبي مرتفع فأنه يساعد على عدم جذب الاستثمارات أما إذا كان العبء الضريبي اقل فأنه يساعد على جذب الاستثمارات إلا انه وبعد التغير في النظام السياسي في العراق بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ والشروع بالإصلاح الاقتصادي يتم التأكيد على أهمية الإصلاح الضريبي في العراق فبعد إن كانت الضريبة عاملاً كابحاً للنشاط الاقتصادي يجب التغير عن تلك النظرة تجاه الضريبة وتوظيفها كأداة محفزة كتفعيل النشاط الاستثماري وبجميع أنواعه وينبغي أن تكون الضريبة عاملاً مناسباً ومشجعاً لدخول الشركات والاستثمارات الأجنبية

في الاقتصاد العراقي وبالفعل فقد صيغت سياسات للإعفاءات الضريبية مشجعة لنشاط الاعمال في العراق والمتمثل بالتوجه نحو صياغة سياسات ضريبية مشجعة لإقامة المشاريع الصناعية في العراق حيث تعفى مواردها الأولية من الضرائب المفروضة على الاستيراد وكذلك إعفاءات ضريبية على المشاريع الإنتاجية بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث ان هذا القانون أصبح عاملاً مشجعاً ومحفزاً لدخول الشركات والاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي واستناداً الى المادة (١٠) من قانون الاستثمار الذي نص ان يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون بالإعفاء من الضريبة والرسوم لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري.

خامساً : ايجابيات جلب الاستثمار الاجنبي للبلد : -

فأنه ووفقاً لوجهة نظر الباحثين المتواضعة المستندة على مقابلة العديد من رجال الاعمال العراقيين يمكن ان نخلص ايجابيات الاستثمار الاجنبي في العراق بما يلي :-

١- الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعتبر مصدر جيد للحصول على العملات الاجنبية ورؤوس الأموال التي تستطيع ان تدعم برنامج التنمية في العراق .
٢- يمكن للاستثمارات ان تجلب تكنولوجيا حديثة لم يمكن جلبها بالسابق .
٣- تساهم الاستثمارات الاجنبية بخلق فرص جيدة للعمالة العراقية وهذا سيخفض في نسب البطالة .
٤- يمكن للاستثمارات ان تخلق طبقة جيدة من رجال الاعمال العراقيين .
٥- تساهم الاستثمارات في فتح أسواق جيدة عالمية أمام البضائع العراقية .
٦- تساهم الاستثمارات الاجنبية في تقليل الاحتكار في السوق المحلي وخلق منافسة قوية تساهم في تدعيم جودة الخدمة والسلعة .
٧- تساهم الاستثمارات الاجنبية من تبادل المعرفة بين القطاعات الصناعية والخدمية .
٨- تساهم الاستثمارات الاجنبية في تخفيض نسب العجز في الموازنة العامة للدولة .
٩- تساهم الاستثمارات الاجنبية في زيادة نسبة النمو الاقتصادي للدولة .
١٠- تساهم الاستثمارات في تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي .
١١- تساهم الاستثمارات على استقرار أسعار صرف العملة .

سادساً :- متطلبات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر :-

١- تشريع قانون للاستثمار يبين بقية القطاعات التي يشملها الاستثمار .
٢- إجراء تعديلات تشريعية على قانون ضريبة الدخل العراقي لسنة ١٩٨٢ .
٣- تعديل قانون الشركات العراقي لسنة ١٩٩٧ وجعل الشركات العراقية تنافس الشركات الاجنبية .
٤- الإسراع في برنامج الخصخصة .
٥- تطوير قانون الكمارك العراقي وتخفيض التعريفة الكمركية والقيود الغير الكمركية .

٦- تسهيل عملية تخصيص أراضي للمشاريع الاستثمارية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين .
٧- تشجيع المستثمرين المحلين من خلال توفير القروض الميسرة مع التعهد بتشغيل عدد من العمالة والعمل على إنشاء نافذة واحدة تتولى منح الإجازة الاستثمارية بعد حصول الموافقة من الجهات المعنية .
٨- تعزيز ثقة المستثمرين بالبيئة المحلية للأستثمار والترويج عن الفرص الاستثمارية المتاحة .
٩- تبسيط إجراءات التسجيل ومنح الإجازة للمشاريع الاستثمارية بعد حصول الموافقات من الجهات المعنية .
١٠- زيادة الإعفاءات الضريبية للمشاريع ذات التقنية العالية لغرض إدخال التكنولوجيا الحديثة للبلد .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي (العملي) في هيئة استثمار الديوانية

اولا :نبذة عن مدينة الديوانية :

هي احدى محافظات الفرات الاوسط التي يضمها سهل العراق الرسوبي ويتحدد موقعها الفلكي بين دائرتي عرض (٤٦-٤٤) وخطي طول (٣٣-٣١) الديوانية : - اسم يدل على الأصالة والضيافة العربية وعنوان القبائل الأصيلة، ويقترن اسم الديوانية بعد ان كان اسمها (الحسكة) بقبيلة الخزاعل لأن مؤسسها الشيخ (حمد آل حمود الخزاعي) رئيس قبيلة الخزاعل لذلك يطلق عليها بعض المؤرخون في اول تأسيسها (الديار الخزاعية) حيث امر الشيخ (حمد آل حمود)أن تبني الخزاعل قلعة على الجهة الثانية للفرات وبنى له داراً للضيافة من الآجر والطين اطلق عليها الديوانية لان المضيف لا يبنى من الآجر والطين بل من القصب وما زال ابناء هذه المحافظة يطلقون اسم الديوانية على غرف الاستقبال في البيوت وقد مرت المحافظة بعد العام ١٨٣٤م ((والذي يمثل نقطة الانطلاق الإداري في العراق والذي ارست دعائمه الحكومة العثمانية)) بسلسلة مستمرة من التغيرات والتعديلات الإدارية ففي عام ١٨٥٨ م كانت تمثل قضاء يعرف ادارياً بقضاء الديوانية وفي عام ١٨٩٠ م رفعت مرتبتها الإدارية الى مرتبة لواء صار يعرف بـ (لواء الديوانية) وفي محاولة جديدة لإعادة هيكلة التنظيم الإداري صدر قانون المحافظات المرقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩م وبموجبه قسم العراق الى ست عشرة وحدة ادارية رئيسية اطلق على كل منها اسم محافظة بدلاً من لواء بعد ان اجريت بعض التعديلات فأصبح لواء الديوانية يعرف بمحافظة الديوانية .

تبلغ مساحة المحافظة (٨٥٠٧) كم٢ ولذلك فهي تشكل (١,٩%) من مساحة العراق . وتمتاز الديوانية بخصوبة مناطقها الزراعية المحيطة بها مما يؤهلها ان تكون سلة الغذاء لسكان المنطقة بصورة خاصة والعراق بصورة عامة ومن اهم منتجاتها الزراعية (الرز ، الشعير ، والكجرات (الكركدية) والبطيخ والتمور) اما الصناعة فتمتلك المدينة معملاً للمطاط متخصصاً بصناعة اطارات السيارات (اطارات الديوانية) وكذلك معملاً نسيج ومعملاً لتعبئة الغاز ومعمل للألبان ومعمل للطابوق الفني إضافة الى صناعات صغيرة مختلفة وتشتهر بصناعة البسط اليدوية .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لهيئة استثمار الديوانية

يتولى هذا القسم التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري لغرض اصدار اجازة الاستثمار وتديم الخدمات والإرشادات لطالبي إجازة الاستثمار واعلامهم بالإجراءات المتخذة بصدد تلك الطلبات ، ويتكون من الشعب الآتية:

١- شعبة الاستعلامات

تتولى استقبال طالبي أجازة الاستثمار وتسلم طلباتهم وتسجيلها وإرشادهم ومتابعة طلباتهم وإعلامهم بالإجراءات المتخذة بصددها

٢- شعبة التنسيق

تتولى التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي يدخل النشاط الاستثماري ضمن اختصاصها وتنظيم شؤون ممثلي هذه الوزارات والجهات وتحديد مكان وزمان تواجدهم او حضورهم في الهيئة.

٣- شعبة المندوبين

تتولى النظر في طلبات الحصول على اجازة الاستثمار من ممثلي ومندوبي الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة ذات العلاقة ووفق الاجراءات والمدد المنصوص عليها قانوناً

ملاحظة:

يبدأ احتساب المدة المحددة لمنح اجازة الاستثمار من تأريخ تسلم النافذة الواحدة لطلب المستثمر فأن تبين ان الطلب غير مكتمل فأن احتساب المدة يبدا من تاريخ اكمال النقص.

-احكام عامة.

تراعي الهيئة عند منح اجازة الاستثمار للمستثمر مايأتي :

١- حجم الايدي العاملة المحلية على ان لاتقل عن (٥٠%) من اجمالي الايدي العاملة المستخدمة بالمشروع.

٢- استخدام مستوى متطور من التكنلوجيا الحديثة.

٣- استخدام المواد الاولية المحلية.

٤- سد الحاجة المحلية من منتجات المشروع

ثالثا : طريق المستثمر

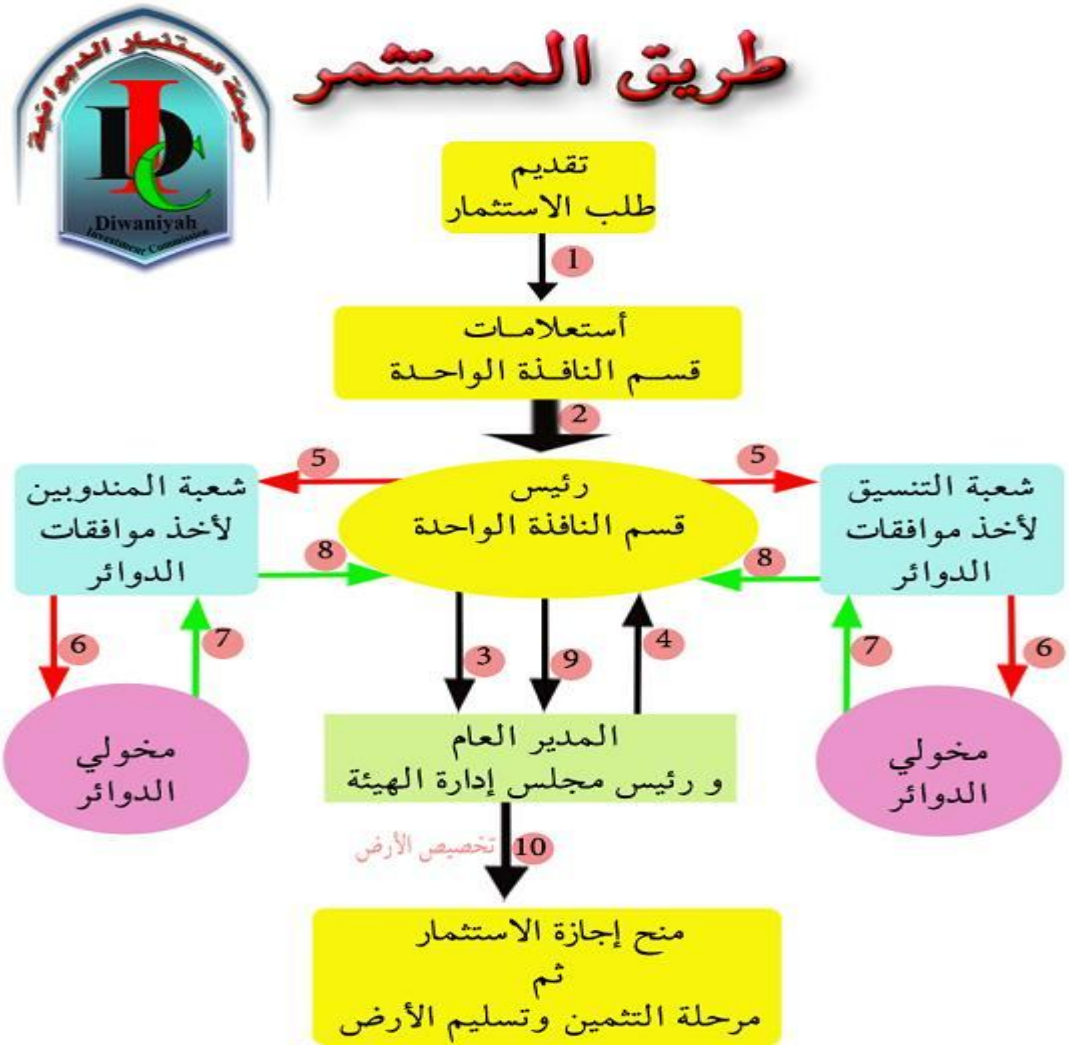

رابعا :الخدمات المقدمة للمستثمر

يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والاجنبي لاغراض مشاريع الاسكان حق الاحتفاظ بالارض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالارض وفق ظوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء وتسهل الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع.

يتمتع المستثمر بالمزايا الاتية

اولا : اخراج راس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وفق احكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى.

ثانياً : يحق للمستثمر الاجنبي

أ – التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه.

ب– تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات

ثالثاً: استئجار الاراضي اللازمة للمشروع او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائم على ان لاتزيد عن (٥٠) سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وان تراعي في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني

رابعاً : التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تامين وطنية او اجنبية يعتبرها ملائمة.

خامساً : فتح حسابات بالعملات العراقية او الاجنبية اوكليهما لدى احد المصارف في العراق او خارجه للمشروع المجاز

سادساً : يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ظوابط تصدرها الهيئة

سابعاً : منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق

ثامناً: عدم المصادرة او تاميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلا اوجزءا باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات

تاسعاً : للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق وفقا للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى.

عاشراً : أي تعديل لهذا القانون لايترتب عليه أي اثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقررة بموجبه.

خامسا : الاعفاءات الضريبية للمستثمر (اعفاءات عامة)

١–يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تأريخ بدأ التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري

٢–لمجلس الوزراء اقتراح مشاريع قوانين لتمديد او منح اعفاءات بالاضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة او تقديم حوافز او ضمانات او مزايا اخرى لاي مشروع او قطاع او منطقة والمدد والنسب التي يراها مناسبة وفقا لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي ومدى مساهمته في تشغيل الايدي العاملة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لاعتبارات تقتضيها التنمية الوطنية

٣–للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سني الاعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي بالمشروع لتصل الى (١٥) سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من ٥٠. %

٤- اعفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم ادخالها الى العراق خلال (٣) ثلاثة سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار .

٥- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية

٦- تعفى قطع الغيار المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم على ان لاتزيد قيمة هذه القطع على ٢٠ % من قيمة شراء الموجودات بشرط ان لايتصرف بها المستثمر لغير الاغراض المستوردة لاجلها

٧- تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل ٤ سنوات في الاقل على ان يتم ادخالها الى العراق او استعمالها في المشروع خلال ٣ سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيراد وكمياتها بشرط ان لايتم استخدامها لغير الاغراض المستوردة من اجلها.

ذا تبين ان موجودات المشروع المعفاة من كلها او بعضها من الضرائب والرسوم قد بيعت خلافاً لاحكام هذا القانون او استعملت في غير المشروع او استخدمت في غير الاغراض المصرح بها فعلى المستثمر تسديد الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفقا للقانون

سادساً : محددات وسياسات جذب الاستثمار الى محافظة الديوانية :-

١- الاستقرار الأمني :

يعد الوضع الأمني من أهم محددات البيئة الاستثمارية التي تؤثر بشكل سلبي أو ايجابي على مستوى التدفقات الاستثمارية وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي عانى من غياب الظروف الأمنية إلا ان محافظة الديوانية شهدت استقراراً واضحاً مما يدل على التماسك الاجتماعي بين عموم أفراد المجتمع في هذه المحافظة .

٢- البنى التحتية :

تعد البنى التحتية الممر الرئيسي للوصول الى القنوات الاستثمارية وفي محافظة الديوانية توجد شبكة طرق تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى .

٣- الموارد الطبيعية :

تعد المحافظة منجماً لكثير من الموارد الطبيعية غير المستقلة التي يمكن للمحافظة من خلالها ان تنطلق نحو التنمية فكثرة الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية غير المستقلة مما يشجع على المستثمر استغلالها وهناك أيادي عاملة في المحافظة يمكن استغلالها .

٤- النظام المصرفي :

يوجد في المحافظة العديد من المصارف الحكومية والأهلية وتسهل عملية تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

٥- التبادل التجاري :

ان موقع المدينة بين محافظات العراق يجعلها مركز تجاري مهم لينشط حركة التجارة بين المحافظات وخاصة المحافظات القريبة من الدول المجاورة مثل (البصرة ، العمارة ، المثنى) .

٦- الصحة :

لا يزال هذا القطاع يعاني النقص والإهمال لسنوات طويلة لذلك فصحة الديوانية تسعى وبجهود متواصلة الى إعداد برامج تنفيذية تحاول من خلالها التنسيق مع وزارة الصحة والمنظمات الإنسانية الى تأهيل القطاع واستكمال النقص الحاصل على كل المستويات .

سابعاً : تحليل نتائج الاستبيان :

المحور الأول :

الإعفاءات الضريبية في العراق يشير الجدول (١) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الإعفاءات الضريبية إذ يتضمن الجدول المذكور الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية .

جدول (١) N =24

	إجابات أفراد العينة					المؤشرات الإحصائية		
ت	اتفق تماماً (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق تماماً (1)	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري
X1	٨	٦	٤	٢	٤	٣,٤٦	%٦٩	١,١٠٣
X2	٩	٣	٣	٤	٥	٣,٥٠	%٧٠	١,٥٠٦
X3	٦	٥	٤	٦	٣	١,٥٠	%٣٠	١,١٤٢
X4	١٠	٤	٥	٤	١	٤,٢٥	%٨٥	٠,٨٩٩
X5	٧	٧	٦	٢	٢	٤,١٣	%٨٢	٠,٨٩٩
الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية						٣,٣٦٨	%٦٧	١,١٠٩

X1:- اتفقت عينة الدراسة بموجب الجدول (١) والمتعلق بالإعفاءات الضريبية ان الضريبة تهدف الدولة من ورائها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكان الوسط الحسابي لها (٣,٤٦) وبمنحراف معياري (١,١٠٣)

X2:- من جدول (١) ان وجود إعفاءات أو تخفيضات ضريبية تساعد على تهيئة بيئة مناسبة لنمو استثمارات وحصلت على وسط حسابي مقداره (٣,٥٠) مما يدل على استجابة عينة الدراسة لحركة المقياس وبانحراف معياري (١,٥٠٦) وهذا يعني ان الإجابة كانت محايدة .

X3:- من جدول (١) تباين الأنظمة في مختلف الدول في منحها للإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي (١,٥٠) وانحراف معياري (١,١٤٢) وهذا بدل ان الإعفاءات الضريبية لها دور في جذب الاستثمارات الحالية .

X4:- من الجدول (١) نبين ان توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد لحل مشاكل التعارض مع القوانين الأخرى وحصلت هذه القوة على وسط حسابي (٤,٢٥) وانحراف معياري (٠,٨٩٩) وحصلت هذه الفقرة على أعلى وسط حسابي .

X5:- من الجدول (١) ان تخفيض مدة الإعفاء الضريبي التي تتراوح من (٥-١٠) سنوات الى فترة اقل تساعد على تقويم تلك المشاريع وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره (٤,١٣) وانحراف معياري (٠,٨٩٩) وهذا يدل ان المتغيرات الخمسة للأسئلة أعلاه حصلت على وسط حسابي (٣,٣٦٨) وانحراف معياري (١,١٠٩) وهذا يدل على ان المتغير يعد متغير واضح بالنسبة لأفراد عينة الدراسة .

المحور الثاني :

البيئة الاستثمارية (**الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق**) يشير الجدول رقم (٢) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير الاستثمار الاجنبي في العراق إذ يتضمنها الجدول المذكور الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

جدول (٢) N = 24

	إجابات أفراد العينة						المؤشرات الاقتصادية		
ت	اتفق تماماً (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق تماماً (1)	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري
X6	٦	٥	٦	٤	٣	٢,١٠	%٤٠	٠,٩٣٣
X7	٧	٧	٦	٢	٢	٣,٨٣	%٧٧	١,٢٠٣
X8	٨	٤	٣	٥	٤	٤,٧٥	%٩٥	١,٤٤٢
X9	٦	٤	٧	٤	٣	٣,٣٨	%٦٨	١,٤٣٩
X10	٩	٣	٤	٤	٤	١,٢٥	%٢٥	٠,٨٤٧
الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية						٣,٠٦٢	%٦١	٠,٩٧٢

X6:- جدول (٢) تشير الإجابات ان العراق يسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بخطوات سريعة وكانت إجابات العينة متعففة حيث ان الوسط الحسابي لهذا السؤال (٢,١٠) وانحراف معياري (٠,٩٣٣) ويشير الى ان العينة متفقين على هذا السؤال .

X7:- من جدول (٢) تشير الإجابات ان العراق بحاجة الى هذا النوع من الاستثمارات حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (٣,٨٣) والانحراف المعياري (١,٢٠٣) وتبين ان الوسط الحسابي مرتفع ويشير الى اتفاق أراء العينة على هذا السؤال .

X8:- من الجدول (٢) يتوقع ان العراق له مستقبل جيد في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الخمس سنوات قادمة حيث بلغ الوسط الحسابي (٤,٧٥) وهو أعلى وسط حسابي وبانحراف معياري (٠,٤٤٢) ويشير الى ان العينة متفقين على هذا السؤال .

X9:- من الجدول (٢) يتقيد المستثمر الاجنبي من الموارد الطبيعية الموجودة في البلد حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٣٨) والانحراف المعياري (١,٤٣٩) مما يدل على ان افراد العينة متفقين على هذا السؤال .

X10:- من الجدول رقم (٢) ان عدم قدوم الاستثمارات للبلد يعود الى ان العراق يخضع للبند السابع حيث بلغ الوسط الحسابي (١,٢٥) وبانحراف معياري (٠,٨٤٧) وتشير هذه الفقرة الى تطابق أراء العينة .

يشير الجدول رقم (٢) ان الوسط الحسابي العام (٣,٠٦٢) وبانحراف معياري (٠,٩٧٢) وهو مرتفع لمحور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

المحور الثالث :

البيئة الاستثمارية في محافظة الديوانية يشير الجدول رقم (٣) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة الدراسية حول متغير البيئة الاستثمارية في محافظة الديوانية إذ يتضمنها الجدول المذكور الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية .

جدول (٣) N =24

	إجابات أفراد العينة						المؤشرات الإحصائية		
ت	اتفق تماماً (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق تماماً (1)	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري
X11	١٢	٦	٢	٣	١	٤,١٧	%٨٣	١,٠٩٠
X12	١٠	٤	٦	٢	٢	٤,٣٨	%٩٧	٠,٣٨١
X13	٨	٨	٣	٢	٣	٢,٧٩	%٥٦	١,٣١٨
X14	٦	٦	٢	٦	٤	٣,١٠	%٦٠	١,٤٤٤
X15	١٢	٦	٣	٢	١	٢,٨٨	%٥٨	١,٦٧٦
الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية						١٧,٣٢	%٧٠	١,١٨٢

X11:- من الجدول (٣) لا يوجد اتفاق بالاراء المحلية في مدينة الديوانية حول أهمية الاستثمارات المالية بوسط حسابي (٤,١٧) وانحراف معيار (١,٠٩٠) ويشير ان الاراء مطابقة في هذا السؤال .

X12:- من الجدول (٣) ان هناك قلة خبرة للكوادر العاملة في هيئة استثمار محافظة الديوانية وبلغ الوسط الحسابي (٤,٣٨) وبانحراف معياري (٠,٣٨١) وهو أعلى وسط حسابي وبين ان أفراد العينة متفقين على هذا السؤال .

X13:- من الجدول (٣) ان قلة المعارض الدولية في مدينة الديوانية للتعرف بالصناعات العالمية حيث ان الوسط الحسابي لهذا السؤال (٢,٧٩) وبانحراف معياري (١,٣١٨) وتبين ان أفراد العينة متفقين على هذا السؤال .

X14:- من الجدول (٣) هناك مشاكل تتعلق بمسألة النزعات حول الملكية عطلت الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبلغ الوسط الحسابي (٣,١٠) والانحراف المعياري (1.444) وقد تبين ان أفراد العينة متفقين في هذا السؤال .

X15:- من الجدول (٣) هناك تخلف في البنى التحتية في مدينة الديوانية مما يعطل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بوسط حسابي (٢,٨٨) وانحراف معياري (١,٦٧٦) وقد تبين ان أفراد العينة متفقين في هذا السؤال .

يشير الجدول رقم (٣) ان الوسط الحسابي لهذهِ الفقرة (١٧,٣٢) مرتفع لمحور البيئة الاستثمارية في محافظة الديوانية .

المحور الرابع : المتطلبات القانونية والإدارية :

يشير الجدول رقم (٤) التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة الدراسية حول متغير المتطلبات القانونية والإدارية إذ يتضمنها الجدول المذكور الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية .

جدول (٤) N=24

	إجابات أفراد العينة						المؤشرات الإحصائية		
ت	اتفق تماماً (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق تماماً (1)	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري
X16	١٠	٦	٤	٢	٢	٣,٥٤	%٧١	٠,٧٧٩
X17	٨	٨	٤	٢	٢	٤,٢٩	%٨٦	١,١٢٢
X18	٦	٦	٢	٤	٦	٢,٦٣	%٥٣	١,٧٦٤
X19	١٠	٦	١	٢	٥	٣,٣٣	%٦٧	٠,٦٣٧
X20	٨	٤	٦	٣	٣	٤,١٣	%٨٣	٠,٨٩٩
الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والأهمية النسبية						٣,٥٨٤	%٧٢	١,٠٤٠

X16:- بموجب الجدول (٤) ان قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته غير كافي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.54) وانحراف معياري (٠,٧٧٩) وهو مرتفع ويشير الى اتفاق أفراد العينة .

X17:- بموجب جدول (٤) ان الفساد الإداري والمالي يعطل القوانين والإجراءات الإدارية حيث بلغ الوسط الحسابي (٤,٢٩) وبانحراف معياري بلغ (١,١٢٢) وهو أعلى وسط حسابي ويشير الى اتفاق أراء العينة على هذا السؤال .

X18:- يشير الجدول (٤) عدم الالتزام بالأوامر التنفيذية من قبل المواطن لغياب الرادع القانوني وبلغ الوسط الحسابي (٢,٦٣) بانحراف معياري (١,٧٦٤) ويشير هذا السؤال على اتفاق العينة .

X19:- يشير الجدول (٤) ان عدم الاستقرار السياسي يعطل دخول الاستثمارات الاجنبية الى البلد ومحافظة الديوانية بشكل خاص حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٣٣) وبانحراف معياري (٠,٦٣٧) ويشير الى اتفاق أفراد العينة .

X20:- يشير الجدول (٤) ان عدم حل مشكلة تخصيص الأراضي وتخليصها من التجاوزات يؤدي الى عزوف المستمر وخسارة جذب الأموال للمحافظة وبلغ الوسط الحسابي (٤,١٣) وبانحراف معياري (٠,٨٩٩) ويشير الى أفراد اتفاق العينة .

يشير الجدول (٤) المتعلق بالمتطلبات القانونية والإدارية حيث تبين ان الوسط الحسابي لهذا المحور (٣,٥٨٤) وبانحراف معياري (١,٠٤٠) وهو مرتفع لهذا المحور .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. ان محافظة الديوانية تمتلك مؤهلات اقتصادية واجتماعية وجغرافية ما يؤهلها لان ترتقي بمستوى حياة الأفراد الى المستوى الواجب تحقيقه إذا تم استقلال تلك المؤهلات الاستقلال الأمثل .
٢. ان العملية الاستثمارية لابد ان تحظى برضا المواطن الديواني إذا ما أريد لها ان تأخذ بعداً اجتماعياً من خلال ما يقدم للمواطن من خدمات بسبب هذه العملية الاستثمارية .
٣. غياب خريطة استثمارية للمحافظة سيربك عملية الاستثمار والبنى ستكون في هذه الحالة عملية فوضوية لا تخدم المواطن الذي ينتظر منها الكثير .
٤. ان التعديلات الواردة في قانون الاستثمار لم تصل الى مستوى من النضوج يجعلها تتجاوز على ما ورد من سلبيات في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .
٥. ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية .
٦. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .
٧. فيما يتعلق بالمحور الأول الإعفاءات الضريبية في العراق ومنحها بهدف الاستثمار الاجنبي المباشر .
٨. فيما يتعلق بالمحور الثاني الاستثمار الاجنبي المباشر هناك ضعف في التشريعات المحلية التي تساعد على تقليل الهدر في الوقت والجهد لكي تستطيع أن تأت بالحل الذي يتجاوز الإطار القانوني الذي في بنوده كان عائقاً أمام المستثمر .
٩. فيما يتعلق بالمحور الثالث البيئة الاستثمارية في محافظة الديوانية نعاني من قلة خبرة الكوادر العاملة في الهيئة وهناك مشاكل كبيرة بمسألة النزاعات حول الملكية وقلة البنى التحتية في المدينة يعطل جذب الاستثمارات .
١٠. فيما يتعلق بالمحور الرابع أعادة النظر بقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته غير كافية لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

وخلق بيئة تنافسية من خلال العمل المستثمر بمراجعة القوانين التي تعيق عمل المستثمرين .

ثانياً : التوصيات :

١. التأكيد على توفير المؤهلات الإدارية والتنظيمية لتحقيق هدف العملية الاستثمارية هو استغلال الموارد بما يحقق أفضل الخدمات .

٢. أعطاء دور متميز للمواطن الديوانية في المساهمة في رسم وتنفيذ العملية الاستثمارية التي لابد ان تكون ملائمة لاحتياجاته .

٣. حل مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع التي هي قيد التنفيذ الى التي تنشأ أو التي تنفيذ مستقبلاً وبصورة قانونية وصحيحة في مدة قصيرة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .

٤. دمج محلات المفرد أو التجزئة في أسواق عصرية (مولات) بشكل حضاري يسجم مع التطور الحديث علماً انه توجد بالمحافظة الأراضي التي من الممكن تشيد هذه الأسواق عليها إضافة الى وجود الأموال المحلية أو الاجنبية التي تستطيع تنفيذ هذه المشاريع .

٥. منح الهيئة الوطنية للاستثمار في الديوانية صلاحيات واسعة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار الاجنبي .

٦. إعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الاجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية لتنشيط ورفع كفاءة اداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة .

٧. وضع سياسة ضريبية تضمن تطوير الأجهزة الضريبية بما يكفل الحصول على الإيرادات اللازمة المتناسية مع الخدمة الضريبية لغرض إنفاقها في تمويل المشاريع الخدمية والعامة وتحقيق المنافع المتواخاة منها .

٨. اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدولة لتطوير الجهاز المصرفي وتطويره بما يناسب والتطوير الحاصل في البلدان المتقدمة لرفع مستوى الخدمة المصرفية التي يتطلبها النشاط الاستثماري الاجنبي داخل العراق

٩. توفير البنى التحتية من طرق وجسور ومواني‌ء وماء وكهرباء وخدمات ومؤسسات أمنية وقضائية وتنفيذية وتشريعية في غاية الشفافية والنزاهة والعمل على إزالة كافة المعوقات التي تحول دون عمل المستمرين الأجانب

١٠. إقامة المشاريع لغرض تطوير البنى التحتية في الديوانية وهي .

أ. إنشاء مصفى نفطي

ب. إنشاء فندق سياحي بمواصفات حديثة

جـ . إنشاء مدينة سياحية ومدينة رياضية .

ء. إنشاء معمل حديث للطابوق بمناشيء عالمية .

هـ . إنشاء معمل أسمنت .

و. إنشاء مطار دولي .

ر. إنشاء معامل للتغذية (أفران – معامل تعليب - مطاحن) .

١١. ضرورة توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد يسهل عملية الرجوع إليه عند التقويم ويحل مشاكل التعارض أو التناقض بين بعض القوانين .

١٢. اعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منح الحوافز الضريبية في بعض المناطق المختلفة .

١٣. إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية لغرض تحسين أداء المشاريع .

١٤. تقليص مدى الإعفاء الضريبي الى مدة اقصر .

١٥. في حالة توقف المشروع عن العمل لأسباب قاهرة يجب ان تتوقف مدى سريان الإعفاء الضريبي وتعاود سريانها عند بدء المشروع

المصادر

*** القوانين والتشريعات :**

١. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته بموجب قانون الموازنة ٢٠٠٨ .

٢. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٣. التقرير السنوي للأمم المتحدة عن الاستثمار العالمي بتوبورك – ٢٠٠٥ .

٤. مديرية إحصاء محافظة الديوانية ٢٠١٠ .

٥. جمهورية العراق – وزارتي التخطيط والتعاون الإنمائي مسح الأحوال المعيشية في العراق – بغداد – ٢٠٠٥ .

٦. وزارة الزراعة – مديرية زراعة الديوانية شعبة الإحصاء ٢٠١١ .

٧. جمهورية العراق – الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق – البيئة التشريعية .

٨. جمهورية العراق – هيئة استثمار محافظة الديوانية القسم الإداري .

المصادر العربية :

١. عفاته وآخرون ، عدي ، المحاسبة الضريبية وفق قانون ضريبة الدخل الأردني المعدل ٢٥ لسنة ٢٠٠١ الطبعة الأولى – دار النشر عمان – الأردن ٢٠٠٤ .

٢. القيسي ، بهاد كشكول عبد ، دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، رسالة شهادة دبلوم عالي – المعهد العالي للدراسات المحاسبية – جامعة بغداد ٢٠١١ .

٣. نور، وآخرون ، عبد الناصر ، الضرائب ومحاسبتها الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان – ٢٠٠٣ .

٤. الكعبي ، جبار محمد علي ، التشريعات العربية في العراق الطبعة الثانية ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٨ .

٥. جدوع ، إيمان محمد ، حاسبة الشركات لإغراض ضريبة الدخل ، دراسة محاسبية ، رسالة دبلوم عالي ، ضرائب – كلية الإدارة والاقتصاد – بغداد ، ١٩٩٠ .

٦. علي ، جودة ، رحمن حسن ، لطفي حميد ، المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات وتطوير الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للأردن مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد العدد ٣٤ لسنة ٢٠٠٤ .

٧. السامرائي ، دريد محمود ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية الطبعة الأولى – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – آذار ٢٠٠٦ .

٨. الشواورة ، فيصل محمود ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية – بورصة عمان الطبعة الأولى – دار وائل للنشر ٢٠٠٨ .

٩. الحاج ، طارق ، المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٩.

١٠. ثابت ، احمد ثابت ، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، قاهرة ١٩٨٥.

١١. بدوي ، محمد طه بدوي ، دار المعارف الإسكندرية ، ١٩٧٩ .

١٢. محمد علي (السيد) ، سياسية الإعفاءات في ضريبة الدخل في التشريع المصري ، أطروحة دكتوراه – جامعة القاهرة ، ١٩٩٢.

١٣. مطر ، محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن ٢٠٠٩ .

١٤. أبو قحف ، عبد السلام ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨٩ .

١٥. الربيعي ، رجاء خضير عبود ، اثر الاستثمار الاجنبي على بعض القطاعات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠٠٤ .

١٦. أبو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٧ .

١٧ . شاو ، شاو ، شفن ، لورنس ، تعريب ومراجعة إبراهيم محمود ، محمد توفيق البلقيني ، رياضيات التمويل والاستثمار ، دار المريخ للنشر – الرياض – السعودية ٢٠٠٩ .

المصدر الاجنبية :

18 - Snlmlelr.L:Taxation and Economic Derelopment.Acasse stuay of the suaan Khartoum Unversity press 1974 .

19 - Richerd . M . bird Taxatlon in Developing Countlrth Edition,Jon Hopklns 1990.

20 - Alan Melville" Taxation Flnance Act2000" Prentlce Hall England 2001.

21 - Kiosh KoJima, Dlrect Forelng lnvesTment Gon Room Helmlondon Billing and Sonsltd 1982.

(ملحق رقم ١)

الاخ الكريم – الاخت الكريمة ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م// استمارة استبيان

نضع بين ايديكم استمارة استبيان للبحث الموسوم (دور الاعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية) . لذا نرجو وضع الاشارة (✓) في احد الاختيارات التي تتفق ووجهة نظركم مع العلم ان اجاباتكم تستخدم لأغراض بحثية حصرية لذا لا ضرورة لذكر الاسم والباحثان مستعدان للأجابة على اية استفسارات اواشكاليات تتعلق بالجانب المفاهيمي للاستمارة شاكرين تعاونكم معنا خدمة للصالح العام بما يخدم عراقنا العزيز

المحور الاول : الاعفاءات الضريبية في العراق

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١-	الضريبة تهدف الدولة من ورائها الى توظيف الايرادات الضريبية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية					
٢-	ان وجود اعفاءات او تخفيضات ضريبية تساعد على تهيئة بيئة مناسبة لنمو استثمارات اجنبية قد تضر بالاقتصاد الوطني .					
٣-	تتباين الانظمة الضريبية في مختلف الدول في منحها للاعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر					
٤-	توحيد الاعفاءات الضريبية في قانون واحد لحل مشاكل التعارض بين القوانين وتسهيل عملية الرجوع اليه.					
٥-	ان تخفيض مدة الاعفاء الضريبي التي تتراوح بين ٥-١٠ سنوات الى فترة اقل تساعد على تقويم مدى استفادة الدولة المضيفة من تلك المشاريع					

<u>المحور الثاني</u> : البيئة الاستثمارية (الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق)

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
٦-	يسعى العراق الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بخطوات سريعة وناجحة .					
٧-	ان معظم الدول النامية ومنها العراق ربما يكون بحاجة الى هذا النوع من الاستثمار ولاسيما ذو الملكية المشتركة منه وفي مشروعات انتاجية .					
٨-	يتوقع مستقبل جيد للعراق في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المدى القصير (الخمس سنوات القادمة)					
٩-	يستفيد المستثمر الاجنبي من الموارد الطبيعية الموجود في البلدان المضيفة مثل النفط وغيرها من المعادن					
١٠-	يعود سبب عدم قدوم الاستثمارات الاجنبية الى العراق نتيجة لخضوعه للبند السابع					

المحور الثالث : البيئة الاستثمارية في محافظة الديوانية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١١-	لا يوجد اتفاق بالاراء المحلية حول اهمية الاستثمارات الاجنبية .					
١٢-	قلة خبرة الكوادر العاملة في هيئة استثمار محافظة الديوانية .					
١٣-	قلة المعارض الدولية المقامة في مدينة الديوانية للتعريف بالصناعات والمنتجات العالمية .					
١٤-	هناك مشاكل كبيرة تتعلق بمسألة النزاعات حول الملكية عطلت الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .					
١٥-	تخلف البنية التحتيه في محافظة الديوانية يعطل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .					

المحور الرابع : المتطلبات القانونية والادارية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١٦-	ان قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته غير كافي لجذب الاستمارات الاجنبية المباشرة .					
١٧-	الفساد المالي والاداري يعطل القوانين والاجراءات الادارية .					
١٨-	عدم الالتزام بالاوامر التنفيذية من قبل المواطن لغياب الرادع القانوني .					
١٩-	عدم الاستقرار السياسي يعطل دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق بشكل عام ومحافظة الديوانية بشكل خاص .					
٢٠-	عدم حل مشكلة تخصص الاراضي وتخليصها من التجاوزات عليها يعكس واقع غير صحيح للعمل الاستثماري ويؤدي الى عزوف المستثمر وخسارة جذب الاموال للمحافظة					